مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الرئيس التركي إلى بغداد لبحث الأمن والمياه... لكن الاقتصاد اولاً!

أحمد مطر محمد

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الرئيس التركي إلى بغداد لبحث الأمن والمياه ... لكن الاقتصاد اولاً!

أحمد مطر محمد *

مقدمة

أعلن المكتب الإعلامي للسيد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني يوم الثلاثاء الموافق 25 / 7/2023، أن السيد رئيس الوزراء أستقبل السفير التركي في بغداد **علي رضا كوناي** وبحث معه عدة ملفات، واهمها **زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إلى بغداد المزمع اجراؤها في بداية شهر آب، الجاري، الثالثة بعد زيارتي عام 2008 و2011.**

ونقلت وسائل الاعلام عن مصادر حكومية أن زيارة أردوغان تهدف إلى **مناقشة (3) ملفات مهمة مع السيد رئيس مجلس الوزراء،** تتعلق بمكافحة **حزب العمال الكردستاني وملف المياه وكذلك إعادة تصدير نفط إقليم كردستان العراق عبر ميناء جيهان التركي.**

لانبالغ في القول إن تسوية هذه الملفات يمكن أن تؤدي إلى التأسيس لمرحلة جديدة في العلاقات العراقية التركية، وأن تسوية هذه المفات باتت ممكنة اليوم سيما في ظل المتغييرات التي تمر بها المنطقة بشكل عام والبلدين بشكل خاص.

فعلى سبيل المثال، يتمتع العراق اليوم بوفرة مالية بسبب ارتفاع اسعار النفط، في الوقت الذي تعيش فيه تركيا أزمة مالية ومعدلات تضخم قياسية تجاوزت هي العام 2022 حاجز الـ 80% لأول مرة منذ عام 1998، لتستقر خلال هذا العام عند حاجز الـ 40%. وهذه الازمة المالية التي نتجت عن إطلاق الرئيس التركي أردوغان سياسته النقدية الرامية إلى تصفير الفائدة ما أدى إلى هروب رؤوس الاموال والاستثمارات الأجنبية إلى الخارج، الامر الذي فاقم منه زلزال 6 شباط 2023. **وبالتالي يمكن أن يكون الجانب الاقتصادي وتحديداً استثمار أموال عراقية في سندات الخزينة التركية التي ستوفر للعراق عائدات مالية من جهة وورقة ضغط سياسية اقتصادية من جهة أخرى، المدخل الذي يمكن من خلاله للعراق أن يؤسس قاعدة للتفاهم والتفاوض لحل الملفات المهمة التي ستركز عليها الزيارة: حزب العمال الكردستاني وملف المياه**

* باحث في العلاقات الدولية.

وكذلك إعادة تصدير نفط إقليم كردستان العراق عبر ميناء جيهان التركي، التي سنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على السبل الكفيلة بتحقيق تقدم فيها وإرساء الخطوات الاولى تمهيداً لحلها.

اولاً: ملف حزب العمال الكردستاني:

إن هذا الملف الشائك أصبح ذو امتدادات إقليمية تمتد غلى سوريا والعراق ودولية من خلال تحالف الولايات المتحدة مع قوات سوريا الديمقراطية ذات الغالبية الكردية، ويمكن تلخيص امتدادات هذا الملف وتعقيداته بالآتي:

1. إن تواجد ونشاطات حزب العمال الكردستاني في مناطق معينة من كردستان العراق (السليمانية تحديداً) يعد مصدر قلق للسلطات التركية، سيما وأن هذه الجماعات طورت نقاط أتصال وتنسيق مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال وشمال شرق سوريا، الامر الذي يتضح من تبادل الزيارات بين قيادات في قسد وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في العراق.

2. قوات سوريا الديمقراطية بدورها تشكل أحد مصادر تهديد الأمن القومي التركي واخطرها ربما، كونها استطاعت بالتحالف مع الولايات المتحدة تأسيس كيان سياسي على الحدود السورية التركية، وهو ما دفع تركيا إلى شن أربع عمليات عسكرية في شمال وشمال شرق سوريا لاجهاض هذا الكيان السياسي الناشئ لاكراد سوريا على الحدود السورية التركية، والدافع الرئيس وراء سعي الرئيس التركي في تنفيذ مشروعه فيما يعرف بـ(الخطة الامنة).

3. دعم الولايات المتحدة وتحالفها مع قوات سوريا الديمقراطية كان ولايزال أحد اهم أسباب فتور العلاقات الامريكية التركية، فضلاً عن التقارب التركي الروسي.

4. دأبت السلطات التركية على اللجوء الى عدة اجراءات للضغط على الحكومة العراقية (الحد من الاطلاقات المائية او تأخيرها لنهري دجلة والفرات والقصف المتكرر على اقليم كردستان واخرها أغلاق المجال الجوي بوجه الطائرات القادمة من مطار السليمانية)، لدفع الحكومة العراقية لإتخاذ أجراء بحق حزب العمال الكردستاني (PKK).

الحل المقترح لهذا الملف:

يجب التعامل مع هذه الجماعات المسلحة بذات الطريقة التي تعاملت معها الحكومة العراقية مع جماعة مجاهدي خلق الايرانية، بمعنى أن تقوم الحكومة العراقية بترحيلهم بالتنسيق مع أقليم كردستان العراق وبأشراف أممي إلى دول اخرى تعلن استعدادها لاستقبالهم، مقابل سحب القوات التركية من الاراضي العراقية، على إن يسبق ذلك تجميد نشاط هذه الجماعات على الاراضي العراقية، وبذلك نسد الذرائع على الجانب التركي.

ثانياً: ملف المياه

تتلخص مشكلة المياه في سعي تركيا لاستخدام ملف المياه لغايات سياسية واقتصادية عملاً بمبدأ (برميل ماء مقابل برميل نفط) برغم كل الحجج القانونية والفنية التي يسوقها الجانب التركي خلال المفاوضات مع الجانب العراقي بهذا الشأن، وبالتالي فأن حل ملف المياه سياسي أكثر مما هو قانوني أو فني مع الاقرار بأهمية الجوانب القانونية والفنية.

الحلول المقترحة:

1-ادراكاً لهذه الحقيقة، يمكن القول إن حل مشكلة حزب العمال الكردستاني سينعكس ايجاباً على ملف المياه وسيبدي الجانب التركي مرونة غير مسبوقة أذا ما قامت الحكومة العراقية بحل مشكلة تواجد حزب العمال الكردستاني على الاراضي العراقية.

2- أهمية أن يستغل صانع القرار العراقي فرصة الأزمة المالية التي تمر بها تركيا من أجل البحث في أمكانية الاستثمار في سندات الخزينة التركية التي من المتوقع أن تنعكس ايجاباً في المفاوضات بين الجانبين بشأن ملف المياه.

3- البحث مع الجانب التركي في إطلاق مبادرة المياه من أجل السلام والتنمية ضمن مشروع طريق التنمية.

ثالثاً: ملف أعادة تصدير نفط أقليم كردستان عبر ميناء جيهان التركي.

بسبب الخلاف المتكرر بين بغداد واقليم كردستان حول تصدير نفط الاقليم وحصة الاقليم في الموازنة المالية رفع العراق في العام 2014 (الاسابيع الاخيرة من الولاية الثانية لرئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي) دعوى للتحكيم ضد تركيا لمخالفتها أحكام اتفاقية خط الأنابيب العراقية التركية الموقعة في عام 1973، والتي تنص على « وجوب امتثال الحكومة التركية لتعليمات الجانب العراقي فيما يتعلق بحركة النفط الخام المصدر إلى جميع مراكز التخزين والتصريف والمحطة النهائية''. وكان العراق قد رفع الدعوى أمام هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس التي اصدرت حكمها في 25/3/2023، لصالح العراق واوجبت على تركيا دفع مبلغ (1.5) مليار دولار تعويضات للعراق.

وعلى إثر القرار، توقف تصدير نفط كردستان البالغ 480 ألف برميل يوميا في 25 مارس/ آذار الماضي، وتُمثل التدفقات المتوقفة نحو 0.5% فقط من إمدادات النفط العالمية، بدون أن تستأنف حتى اليوم، حيث بلغت مؤشرات الضرر والخسائر المالية أكثر من مليار دولار شهريا، بواقع 33 مليون دولار يوميا باحتساب معدل سعر البرميل الواحد عند 70 دولارا، وفقا لخبراء في مجال النفط.

لذا، وادراكاً لحجم الخسائر الاقتصادية التي تكبدها ولايزال يتكبدها العراق بسبب ايقاف تصدير النفط عبر تركيا عقب حكم غرفة التجارة الدولية، طلب العراق من تركيا البدء في حوار من أجل استئناف تصدير النفط عبر تركيا. وبعد رفض تركي متكرر عقدت محادثات بين الجانبين العراقي والتركي في 19/6/2023، في بغداد وتركزت مطالب الجانب التركي على أسقاط التعويضات واسقاط دعوى اخرى ضد تركيا لم تحسم بعد، فضلاً عن سعيه لزيادة رسوم التصدير (من 3.5 دولار إلى 9 دولار للبرميل الواحد حسب مصادر نيابية) شرطاً لاستئناف ضخ النفط العراقي عبر تركيا.

الحلول المقترحة

قد يكون العراق كسب سياسياً في قضية تصدير نفط كردستان عبر تركيا لكن من الواضح أنه خسر اقتصادياً. إذ تشير أقل التقديرات إلى **خسارة العراق أكثر من مليار دولار شهرياً** جراء وقف تصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان التركي، الامر الذي تعده الحكومة العراقية مضراً بالاقتصاد الوطني.

انطلاقاً من هذا الأدراك ومن أجل تنويع منافذ تصدير النفط العراقي من جهة، ومن أجل تحسين موقف العراق التفاوضي شرع صانع القرار العراقي في البحث في اعادة احياء خط **ميناء بانياس السوري** الى البحر المتوسط، بالتزامن مع التفاوض مع الجانب التركي من أجل استئناف تصدير النفط عبر مياء جيهان التركي. الا أن عدم الاستقرار في سوريا يشكل العائق الرئيس لأعاده أحياء خط بانياس السوري، وهو الامر الذي يدركه الجانب التركي ايضاً ما يجعله متعنتاً نسبياً في موقفه.

لذا، ومن اجل اظهار جدية العراق في البحث عن منافذ بديلة للتصدير يمكن التفكير بجدوى تصدير النفط العراقي عبر الاردن والمملكة العربية السعودية، وعندها سيدرك صانع القرار التركي ضعف موقفه التفاوضي وبالتالي قد يبدي مرونة في هذا الملف خاصة في ظل الازمة المالية التي تمر بها انقرة.

الخاتمة

لقداجبرت الازمة المالية الرئيس التركي على اجراء تغيير شامل في السياسة الخارجية التركية فيما يشبه الاستدارة والعودة الى سياسة تصفير المشاكل من اجل خفض منسوب التوتر مع دول الجوار العربية التي وجدت في نهج اردوغان التدخلي بعد احداث ما سمي بـ(الربيع العربي) تهديداً دفع بعضها الى قطع العلاقات مع انقرة.

ولادراكه حراجة الوضع الاقتصادي لبلاده قام الرئيس أردوغان بعدة جولات خليجية كان آخرها جولته التي اجراها في 19/7/2023، إلى كل من المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر لمدة 4 ايام ركزت على الجانب الاقتصادي فقط، **ونعتقد ان زيارته الى بغداد ستكون امتداداً لجولته الخليجية وستركز على الجانب الاقتصادي ايضاً وسيستخدم ورقة المياه (وهي ورقة تركية**

بالكامل) وتواجد حزب العمال الكردستاني على الاراضي العراقية (ورقة ضغط مشتركة بين الجانبين) لانتزاع اقصى مايستطيع انتزاعه من مكاسب اقتصادية.

التوصيات:

1. يجب ان يستقر إدراك صانع القرار العراقي على اهمية استغلال الوفرة المالية المتحققة جراء ارتفاع اسعار النفط من أجل استخدامها لتحقيق مكاسب سياسية في العلاقات مع تركيا، وتحقيق تقدم في الملفات المعقدة.

2. يولي الجانب التركي لملف تواجد حزب العمال الكردي على الاراضي العراقية اولوية قصوى ويجب أن نستخدمها الى جانب الورقة الاقتصادية مع الجانب التركي بذكاء وعلى مراحل ترتهن كل مرحلة بتحقيق تقدم في التواجد العسكري التركي على الاراضي العراقية وملف المياه.

3. يدرك أردوغان أهمية وثقل ورقة المياه ويجب أن يقلل صانع القرار العراقي من اهميتها وان لايرسخ اهميتها في إدراك صانع القرار التركي كي لايتشدد في استغلالها، سيما وأن احراز تقدم في هذا الملف رهن باحراز تقدم في ملفات ذات العلاقة بالاقتصاد (اعادة تصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي والاستثمارات) وملف حزب العمال الكردستاني.

4. فيما يتعلق بتواجد حزب العمال الكردي على الاراضي العراقية، يمكن أن يبدي العراق استعداداً لطرح حلول بالتنسيق مع اقليم كردستان العراق، على أن يتم التفاوض على سحب القوات التركية مقابل اجلاء حزب العمال الكردي.

5. بخصوص أعادة تصدير النفط العراقي عبر الاراضي التركية، ينبغي ان يقوم صانع القرار العراقي بتنويع منافذ التصدير وعدم الارتهان بمنفذ واحد، وبالتالي من المهم ان نقوم بالبحث مع الجانب الاردني والسعودي في تصدير النفط العراقي عبر الاراضي الاردنية والسعودية، حتى وان تم التوصل الى تسوية مع الجانب التركي بشأن تصدير النفط عبر الاراضي التركية. إذ أن تنويع منافذ تصدير النفط العراقي سيقوي من موقف العراق التفاوضي حيال جميع الاطراف ولاسيما تركيا.